الصباح الاقتصادية
12
العدد 2629 - السنة التاسعة
الأربعاء غرة ربيع الأول 1438 - الموافق 30 نوفمبر 2016
Wednesday 30 November 2016 - No.2629 - 9th Year

المشروع الأول لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

محطة «الزور الشمالية الأولى» تبدأ أعمالها التجارية الكاملة

اعلنت شركة شمال الزور الأولى، المالك والمشغل لمحطة «الزور الشمالية الأولى» لتوليد الطاقة وتحلية المياه، رسميا عن الانتهاء من مرحلة الأعمال الإنشائية وفق الجدول الزمني المقرر والميزانية المرصودة للمشروع الإنشائي والتي بدأ في ديسمبر 2013 وكلف 1.7 مليار دولار أمريكي، وبهذا يكون قد تم بنجاح إنشاء أول محطة مستقلة لتوليد الطاقة وتحلية المياه تقع ضمن قانون IWPP في الكويت والتي دخلت مرحلة الإنتاج التجاري الكامل اليوم.

واعتبارا من اليوم تمثل الطاقة الاستيعابية التي تولدها المحطة (1.539 ميغاواط) نسبة 10% من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية للطاقة في الكويت في حين يمثل حجم المياه التي يتم تحليتها (107 مليون غالون من الماء الصالح يوميا) ما يقارب 20% من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية في مجال تحلية المياه. وتتغذى هذه المحطة من مزيج من الغاز المحلي والغاز الطبيعي المسال المستورد، وستولد طاقة من الدورة المدمجة المعتمدة على تحلية المياه والتي تعد المصدر الأكثر كفاءة والأجود لتوليد الطاقة في الكويت.

وتتقسم الشراكة في شركة «شمال الزور الأولى» بين كونسورتيوم من القطاع الخاص الذي يمتلك حصة نسبتها 40% من الشركة. ويتضمن الكونسورتيوم كل من شركة «إنجي» (شركة جي دي إف سويز سابقا)، وشركة «سوميتومو كوربوريشن»، وشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه». اما الحصة المتبقية البالغة 60%، تمتلكها الحكومة الكويتية عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تمتلك حصة 5%، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تمتلك حصة 5%، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تمتلك حصة 50%. وستقوم الحكومة قريبا بطرح حصة 50% للاكتتاب العام على المواطنين الكويتيين المسجلة أسماؤهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ الاكتتاب، ليتبقى من حصتها نسبة 10%.

يذكر انه سيتم توفير كافة

شركتان تتوليان تشغيل المحطة بحصص متساوية بينهما

المياه التي يتم تحليتها والطاقة للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت من خلال شبكة الطاقة والمياه المحلية التي تشغلها وزارة الكهرباء والماء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه على المدى الطويل ولمدة 40 عاما. وستقوم كل من شركة «إنجي» وشركة «سوميتومو» بتشغيل المحطة وصيانتها بحصص متساوية في عقد التشغيل.

ويعد إنجاز المحطة المرحلة الأولى من استراتيجية البلاد في رفع القدرة الإنتاجية للطاقة في الكويت، وذلك ضمن خطة عمل تهدف إلى تلبية ارتفاع الطلب المرتقب إلى 25 جيغاواط بحلول عام 2025. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن مشروع محطة «الزور الشمالية الأولى» لتوليد الطاقة وتحلية المياه قد تمت ترسيته ضمن قانون IWPP، في حين تم إنشاؤه بعملية تشرف عليها هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتدخل محطة «الزور الشمالية الأولى» ضمن مشروع متكامل يقع في منطقة الزور وخاضع ايضا لقانون IWPP. ومن المخطط أن يتم تطوير المشروع المتكامل على خمس مراحل سيتم ترسية كل واحدة منها خلال الأربع إلى ست سنوات القادمة لتبلغ إجمالي طاقة المشروع 4800 ميغاواط في توليد الكهرباء و280 مليون غالون من الماء الصالح للشرب يوميا وذلك لتلبية نمو الطلب الذي من المتوقع ان يزيد بنسبة 7.6% سنويا لغاية عام 2020 مدفوعا بالنمو الاقتصادي المحلي السريع.

وقال المدير العام في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مطلق الصانع: «إننا فخورون جداً بهذا الإنجاز الذي حققته محطة الزور الشمالية الأولى والتي تم ترسيتها ضمن إجراءات ذات شفافية عالية، ويزيدنا فخراً انه المشروع الأول النابع من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والأول الذي يتم بدء العمل التجاري الفعلي فيه اليوم. إن شركة شمال الزور الأولى مثال واقعي حي يشهد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى أن القطاع الخاص والشركاء الدوليين والدولة قادرون بتكاتف جهودهم على أن يحققوا نقلات نوعية وإنجازات مهمة تعود بالنفع والفائدة على الناس.»

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى يوسف الهاجري: «يسرنا اليوم أن نعلن بالنيابة عن جميع شركائنا والمستثمرين وجميع العاملين في محطة الزور الشمالية الأولى عن استكمال الأعمال الإنشائية للمحطة بنسبة 100% والبدء بالأعمال التجارية والتشغيل الكامل بطاقة إنتاجية تصل الى 1,539 ميغاواط من الكهرباء و107 مليون جالون من المياه يوميا. وما هذه النقلة اليوم سوى دليل واضح وبرهان ملموس على قدرة القطاع الخاص على تحقيق الإنجازات والمساهمة في تجسيد رؤية البلاد والمشاركة الفعالة في تنفيذها على أرض الواقع، ما يستدعي الشعور بالفخر والإنجاز.»

وقال الرئيس التنفيذي في شركة شمال الزور الأولى، أندري بيفن : « بداية أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لوزارة الكهرباء والماء، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكل العاملين في شركة شمال الزور الأولى والحكومة الموقرة والمساهمين وكذلك شركة البناء المعتمدة لدينا شركة هيونداي للصناعات الثقيلة و«سوسايتي إنترناشيونال دي ديسالمينت»، الذين لولا جهودهم لما كنا هنا اليوم ولما استطعنا الانتهاء 100% من الأعمال الإنشائية حسب الجدول الزمني والميزانية المحددة. وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على كفاءة العاملين وجهودهم المتواصلة لتحقيق هذه الرؤية الطموحة الهادفة والتي نزيدنا إيمانا بقدرة هذه الشراكة على تقديم الأفضل للبلاد والفرص الوظيفية للشباب الكويتي في بيئة عمل فعالة وآمنة.»

من جهته ايضاً قال المدير المالي في شركة شمال الزور الأولى السيد/ كوينتن ديس كريسوتيريس: «إن الإنجازات التي حققتها شركة شمال الزور الأولى في السنوات الثلاثة السابقة لما كانت أن تتم لولا وجود الدعم المالي وتمويل المشروع من المقرضين وهم «البنك الوطني الكويتي NBK، وبنك اليابان للتعاون الدولي JBIC، وشركة نيبون لتأمين التصدير والاستثمار NEXI، وشركة ميتسوي سوميتومو المصرفية SMBC، وبنك طوكيو ميتسوبيشي BTMU، وأيضا المساهمين الكرام وهم «شركة إنجي، وشركة سوميتومو كوربوريشن، وشركة عبدالله حمد الصقر وإخوانه، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية». وإننا نتطلع إلى البدء في توزيع ما نسبته 50% من الأسهم إلى المواطنين الكويتيين خلال الأشهر المقبلة من العام 2017.»

أبرز مؤشرات المشروع

• ستولد المحطة صافي 1.539.2 ميغاواط من الكهرباء
• يتم تشغيل المحطة بتوربينات بالدورة المدمجة المعتمدة على الغاز الطبيعي كوقود أساسي

محطة «الزور الشمالية الأولى»

المشروع يضيف للإنتاج الوطني 1,539 ميغاواط من الكهرباء، و 107 ملايين غالون من الماء الصالح

توليد الطاقة بالدورة المدمجة المعتمدة على تحلية المياة تعد المصدر الأكثر كفاءة بالكويت

وزيت الغاز كوقود احتياطي.
• تتضمن المحطة خمس توربينات من «جنرال إلكتريك» من طراز GTG 9F-3 وتولد كل واحدة 225.8 ميغاواط، وتوربينتان من «جنرال إلكتريك» من طراز STG D1، تولد كل واحدة 251 ميغاواط.
• تتضمن محطة تحلية المياه وحدات بتكنولوجيا التقطير متعدد التأثير التي تستطيع إنتاج 107 مليون غالون من المياه المحلاة يوميا أي ما يعادل 486.400 متر مكعب يوميا. ويمثل حجم المياه التي سيتم تحليتها من هذه المحطة ما يقارب 20% من إجمالي القدرة الحالية في مجال تحلية المياه في الكويت.
• تستخدم محطة تحلية المياه 10 وحدات تكنولوجيا التقطير متعدد التأثير من شركة «سوسايتي إنترناشيونال دي ديسالمينت» بقدرة إنتاجية تبلغ 10.84 مليون غالون من المياه المحلاة يوميا لكل وحدة.

إنجازات المشروع

• عدد ساعات العمل منذ بدء التنفيذ: أكثر من 26 مليون
• لم يتم التسبب بأي حادثة أثرت على البيئة
• توليد الكهرباء المبكر لأول مرة بعد 18.5 شهراً ونصف فقط من البدء بإنشاء المحطة
• تم الانتهاء من المشروع بحسب الميزانية الموضوعة له والجدول الزمني المحدد

حقائق عن المشروع

• تبلغ تكلفة إنشاء المحطة 1.7 مليار دولار أمريكي.
• مقاول الهندسة والمشتريات والبناء لمحطة الطاقة هو الشركة الكورية «هيونداي هيفي إندستريز» (Hyundai Heavy Industries).
• أما مقاول الهندسة والمشتريات والبناء لمحطة تحلية المياه فهي «سوسايتي إنترناشيونال دي ديسالمينت» التابعة لشركة «فيوليا» الفرنسية.

الجدول الزمني لمشروع محطة الزور الشمالية الأولى

• مارس 2011: طرح مناقصة إنشاء محطة «الزور الشمالية الأولى»
• مارس 2012: اختيار الكونسورتيوم الذي قدم أفضل عرض
• ديسمبر 2012: الإعلان عن الكونسورتيوم الفائز في المناقصة
• 12 ديسمبر 2013: استكمال أول مناقصة لإنشاء محطة خاصة بنجاح، وحفل توقيع الاتفاقية مع وزارة الكهرباء والماء، والبدء بعملية الإنشاء
• 10 يناير 2014: الانتهاء من الصفقة المالية لشركة «شمال الزور الأولى»
• 13 مارس 2015: الموافقة مع وزارة الكهرباء والماء وشركة نفط الكويت على تنفيذ:
– منشآت لنقل الكهرباء
– شبكة ربط رئيسية للوقود (شركة نفط الكويت)
– شبكة ربط احتياطية للوقود (شركة نفط الكويت)
• 3 مايو 2015: توليد أول ميغاواط من الكهرباء وتظلها عبر شبكة الكهرباء الوطنية
• 28 يونيو 2015: جهاز تحسين استهلاك الطاقة: تسليم أول توربينة للغاز بطاقة 214.3 ميغاواط
• 11 أغسطس 2015: جهاز تحسين استهلاك الطاقة: تسليم توربينتين للغاز بطاقة 440.5 ميغاواط، وذلك يومين قبل الموعد المحدد للتسليم
• 18 سبتمبر 2015: جهاز تحسين استهلاك الطاقة: تسليم ثلاث توربينات للغاز بطاقة 664.2 ميغاواط، وذلك 10 أيام قبل الموعد المحدد للتسليم
• 26 نوفمبر 2016: الانتهاء من الأعمال الإنشائية والبدء بالأعمال التجارية بالكامل.

اسهم شركات السوق الموازي «خاملة»

«السعري» يرتفع إلى مستوى 5543 نقطة... وتراجع «الوزني» و«كويت15»

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشرها السعري بواقع 3,83 نقطة ليصل إلى مستوى 5543 نقطة في حين انخفض الوزني و(كويت 15) بواقع 0,2 و 2,41 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 9 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 9,81 مليون سهم تمت عبر 2359 صفقة (الدينار الكويتي يعادل نحو 3,4 دولار أمريكي).

وكانت أسهم شركات (الامتياز) و(جي اف اش) و(الرابطة) و(وطنية) و(ساحل) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (مبرد) و(اريد) و(الامتياز) و(الكوت) و(بيت الطاقة) الأكثر ارتفاعا.

وقد وصف محللون ماليون كويتيون اسهم شركات السوق الموازي بـ"الخاملة" كونها لا تتحرك بشكل نشط مقارنة بأسهم القطاعات الاخرى المدرجة في بورصة الكويت.

واوضح المحللون ان السوق الموازي يضم 12 شركة برأسمال يبلغ 122 مليون دينار كويتي.

وقال الرئيس التنفيذي السابق في شركة (عربي للوساطة المالية) ميثم الشخص ان شركات السوق الموازي لديها انشطة مختلفة ومتنوعة "الامر الذي يلبي رغبات عموم المتعاملين".

واضاف الشخص ان السوق الموازي لايدخل في حساب المؤشرات العامة للسوق لخصوصية تداولاته مبينا ان شروط ادراج الشركات بالسوق الموازي اقل من نظيراتها في الادراج بالسوق الرسمي.

وافاد بان شركات السوق الموازي تتمتع بمزايا في التعاملات البنكية للحصول على تمويلات او تسهيلات الى جانب رقابة اقل لافتا الى التزامها بقواعد الحوكمة مثل الشركات المدرجة في السوق الرسمي.

من جهته قال المدير العام لشركة (مينا للاستشارات الاقتصادية والمالية) عدنان الدليمي ان معظم انشطة شركات القطاع الموازي تشغيلية وتتميز بصغر راسمالها ولديها تداولات قليلة بانتظار الادراج بالسوق الرسمي ومعظمها شركات ذات انشطة تشغيلية.

واوضح الدليمي ان معظم شركات السوق الموازي مملوكة لمجاميع استثمارية رئيسية في السوق وان التداولات على هذه الشريحة من الاسهم "تكاد لا تذكر".

من جانبه قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ان شركات السوق الموازي تتفاعل مع حركة التعاملات وفق موجات الصعود او النزول وتتميز ببطء الاداء.

واضاف الطراح ان المتداولين يرون تلك الاسهم "فرصة استثمارية مواتية قد لا تتوفر وهي غير مدرجة في السوق الرسمي".

واضاف ان اسهم السوق الموازي تنقسم الى قسمين الاول منهما قطاع نشط يتحرك بناء على الحركة التشغيلية لشركاته والثاني يطلق عليه قطاع الشركات الخاملة ويتداول من جانب المعاملين الافراد.

ويضم قطاع السوق الموازي شركات (سند القابضة) و(آفاق للخدمات التربوية) و(الشامل) و(ايفكت العقارية) و(اجوان الخليج العقارية) و(المساكن الدولية) و(دلقان العقارية) و(العبد للأغذية) و(عيادة الميدان) و(فكس ريزوكس) و(دار الثريا) و(عمار للتمويل).

وعلى صعيد مسار جلسة أمس الثلاثاء كان واضحا تباين الاداء العام وسط انتقائية ونشاط لافت للعمليات المضاربية وتداولات المنتقاة على اسهم بعض المجموعات.

وشهدت مجريات حركة الاداء العام نشاطا على 30 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 42 شركة شهدت انخفاضات من اصل 122 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 4,9 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 3,4 مليون دينار كويتي تمت عبر 254 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند 859,6 نقطة.

يذكر ان المؤشر السعري للبورصة قد اقفل مرتفعا بشكل طفيف بنحو 3,8 نقطة ليبلغ مستوى 5543,5 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت 9,02 مليون دينار من خلال 81,9 مليون سهم تمت المتاجرة بها عبر 2359 صفقة نقدية.

تباين مؤشرات البورصة

«أسواق المال» تقيم ورشه توعوية خاصة بقواعد الإدراج

افتتحت هيئة أسواق المال الكويتية فعاليات برنامجها التوعوي الأخير للعام الحالي بعقد اولى ورشه التوعوية الخاصة بقواعد الادراج.

وقالت الهيئة في بيان صحفي ان الورشة تناولت قواعد إدراج أسهم الشركات المساهمة الكويتية العامة في بورصة الكويت وشروطها ومتطلباتها وكذلك المتطلبات الخاصة بإدراج أسهم الشركات المساهمة المقفلة.

واضافت ان الورشة تناولت ايضا قواعد إدراج الشركات المساهمة العامة الكويتية والمقفلة في السوق الموازي اضافة الى ادراج أسهم الشركات غير كويتية في السوق الرئيسي وشروطها ومتطلباتها والنماذج الخاصة بطلب الادراج.

واوضحت ان الورشة تطرقت الى قواعد الادراج المزدوج للشركات الكويتية في البورصات الأخرى ونقل ادراج الاسهم بين السوقين الرئيسي والموازي وقواعد إلغاء ادراج اسهم الشركة المساهمة والانسحاب الاختياري من البورصة.

وتقتصر فعاليات هذا البرنامج على ثلاث ورش توعوية تعقد الثانية منها في السادس من ديسمبر المقبل وتتناول موضوع الانسحابات الاختيارية للشركات في حين تعقد الورشة الثالثة في 27 من ديسمبر وتتناول مقارنة بين مؤشرات حركة أسعار الأسهم المطبقة في بورصة الكويت.

«منازل للتعمير» تنهي عقدا بـ2.5 مليون دينار

قالت شركة منازل القابضة،المدرجة بسوق الكويت،إن منازل للتعمير التابعة ستنهي اليوم الاربعاء مدة عقد البيع الابتدائي العقاري الموقع في 30 نوفمبر 2014، مع احد البنوك المحلية بـ2.50 مليون دينار.

واوضحت الشركة في بيان للبورصة ،أن العقد يتضمن تحويل ملكية العقار الواقع في جنوب أبرق خيطان إلى البنك مع حق الشركة بإعادة شراء العقار بقيمة 3 ملايين دينار كويتي خلال السنة الأولى.

وتابعت في البيان، كما يتضمن العقد حق الشركة شراء العقار خلال السنة الثانية بقيمة 3.5 مليون دينار كويتي ولا يحق للبنك التصرف بالعقار خلال فترة العقد.

واضافت الشركة في البيان، انها التزمت بسداد مليون دينار كويتي كدفعة من القيمة الاستردادية للعقار، لافتة إلى انه تم مخاطبة البنك لتمديد العقد ولكنه قوبل بالرفض.

ونوهت الشركة في البيان،بانه في حال عدم استرداد العقار من البنك ستنخفض قيمة الموجودات والمطلوبات بنحو 2.500 مليون دينار كويتي وسينتج خسائر بقيمة 39.65 الف بنار كويتي ستدرج في بيانات الربع الرابع من 2016.

واظهرت النتائج المالية للشركة تحولها إلى الخسائر في الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بارباح الفترة المماثلة من عام 2015.

وبلغت خسائر الشركة في فترة التسعة اشهر 2016 نحو 944.54 الف دينار، مقارنة بارباح بلغت 520.02 الف دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وانهى السهم تعاملات جلسة أمس الثلاثاء على تراجع بنسبة 3.57% ليغلق تعاملاته عند مستوى سعري 27 فلسا للسهم.

وتمتلك منازل القابضة حصة بنسبة 99.9% من منازل للتعمير.